مجلة العلوم البحثة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 29/09/2019 Revised 20/12/2019 Published online 30/12/2019

القطاع الخاص في ليبيا ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية: بلدية سبها نموذجاً

*أبو عزوم اللافي أبوجديرية[1] ويونس أمبية أبوخطوه[2]
[1]قسم الاقتصاد–كلية الاقتصاد والمحاسبة–جامعة سبها، ليبيا
[2]قسم المهن الإدارية والمالية–المعهد العالي للعلوم والتقنية–وادي الشاطئ، ليبيا
*للمراسلة Abo.aboujdiryha@sebhau.edu.ly

الملخص تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الخاص في ليبيا ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها. جمعت الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، وقد توصلت إلى ان عدد مؤسسات القطاع الخاص في بلدية سبها قد زادت بشكل كبير خلال فترة الدراسة، إلا ان الايرادات الجبائية المحلية سجلت تذبذب خلال نفس الفترة. شهد التعليم الخاص في مدينة سبها تطورا ملحوظاً ليس من حيث عدد المدارس، أو من حيث إقبال الطلبة للالتحاق بها او من حيث توفير فرص عمل للمواطنين المحليين، وانما معدل النمو السنوي للطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة يفوق نضيره في التعليم العام. كما توصلت الدراسة الى ان القطاع الخاص في بلدية سبها يواجه العديد من الصعوبات والعراقيل المتداخلة والتي تحد من نموه وتطوره، ومن أبرز هذه العراقيل الخلافات القبلية، وتفاقم الوضع الامني، وغياب الاستقرار السياسي، وغياب التمويل بكل اشكاله، وغيرها من العراقيل التي أثرت سلباً على التنمية المحلية في البلدية بالرغم من الامكانيات والموارد التي تمتلكها سبها. توصي الدراسة بضرورة خلق بيئة اجتماعية وسياسية وامنية مستقرة تساهم في نمو القطاع الخاص والذي بدوره يساهم في دفع عجلة التنمية داخل البلدية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التعليم الخاص، التحديات، سبها، ليبيا.

The Private Sector in Libya and its Role in Promoting Local Economic Development: A Case Study of Sabha Municipality

*Aboazom A. Aboujdiryha[a], Uones I. Abukhtwah[b]
[a] Department of Economy, College of Economy /Sebha University, Libya
[b] Administration and Finance Dep, Higher Institute of Science and Technology, Wadi Al-Shati, Libya
*Corresponding author: Abo.aboujdiryha@sebhau.edu.ly

Abstract This study aims to identify the reality of the private sector in Libya and the extent of its contribution to the local economic development in Sabha Municipality. It combines the descriptive, analytical, historical approach. The study found that the number of private sector institutions in Sebha has increased significantly during the study period, but the local tax revenues have fluctuated during the same period. The private education in Sabha has witnessed a remarkable development not only in terms of the number of schools, or in terms of attended students or in terms of providing job opportunities to the local citizens, but the annual growth rate of students attended to private schools exceeds that of public schools. The study also found that the private sector in Sabha Municipality faces many overlapping challenges and obstacles which limit its growth and development. The most prominent of these obstacles are tribal conflicts and the worsening of the security situation, the absence of political stability and lack of funding in all of its forms which negatively affected the local development in the municipality despite the potential resources owned by the municipality. The study recommends the need to create a stable social, political and security environment that contributes to the growth of the private sector, which in turn contributes to advancing development within the municipality.

Keywords: Private Sector, Private Education, Challenges, Sebha, Libya.

المقدمة

يعتبر القطاع الخاص هو المحرك الاساسي في دفع عجلة التنمية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامي على حد السواء، وذلك نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وامكانيات كبيرة منها روح المبادرة وتحمل المخاطرة وما يرافق ذلك من عمليات التجديد والابداع والابتكار بشكل ديناميكي تساهم في تطوير قدراته الإنتاجية وتعزز من دوره في النشاط الاقتصادي. [1] هذا ما دفع معظم دول العالم إلى الاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص منذ أواخر السبعينات، فبدأت أدبياته بالتشجيع ثم وضع الخطط وبعد ذلك بالتنفيذ، وظهر في العقود الثلاثة الأخيرة في الدول النامية برامج الإصلاح الهيكلي وتضمنت سياسات لإطلاق حرية الأسواق للقطاع الخاص والسير نحو الخصخصة. [2]

لقد شهد الاقتصاد الليبي نوعا من التبادل في الأدوار في عملية التنمية بين القطاع العام والخاص فقد توجهت الدولة نحو توسيع دور القطاع العام في بداية السبعينات من القرن الماضي ثم تراخت

لتتحول تدريجيا نحو القطاع الخاص منذ منتصف الثمانينات ليبلغ ذروته عند مطلع الألفية الثالثة مع تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات واتساع نطاق عولمة الاقتصاد. [3] ولكن الممتبع للخطط التنمية يلاحظ بأنها لم تلبي الطموحات التنموية المرسومة لها خلال الاربعة العقود الماضية، [4] ويلاحظ أيضا التفاوت في مستويات التنمية بين مختلف مناطق ومدن ليبيا، مما خلق فجوات اقتصادية واجتماعية كبيرة. [5] بل زادت الامور أكثر تعقيداً بعد احداث 2011، إذ جمدت معظم مصروفات التنمية والبنية التحتية بسبب حالة الركود العام التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية وخاصة الصناعة والبناء وقطاع السياحة وتردى حالة الخدمات التى تقدمها الدولة فى كافة المجالات سواء كانت التعليمية أو الصحية اوغيرها [3].

في ظل هذه الظروف الحرجة لا يَبُدُّ ان القطاع العام قادر لوحده على مواجهة التحديات التي تعترض طريق التنمية، وكما ان قدرة القطاع الخاص محدودة بسبب ضعفه وصغر حجمه. [3] ومن هذا المنطلق تسعى هذه الورقة إلى دراسة وتقييم الدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي في ليبيا، وخاصة في هذه المرحلة التي يعاني فيها الاقتصاد الليبي من ضعف في النمو، وعجز في الموازنة العامة وارتفاع في معدلات البطالة ، فضلاً عن تجميد معظم مشاريع التنمية بشكل عام.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الكشف عن دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في ليبيا، بأعتباره يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تقديم افضل الخدمات وتوفير فرص العمل للمواطنين المحلين، بلإضافة إلى أنه يساهم في تحقيق ايرادات جبائية وتمويل مشروعات جديدة. وعليه فأن هذه الدراسة تستمد اهميتها من خلال هذه النقاط.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأتي:

1) التعرف على واقع القطاع الخاص في ليبيا ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها.

2) معرفة اهم التحديات والعراقيل التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها، ليتسنى للصناع القرار اخد دورهم في تدليل تلك الصعاب.

3) تحديد سبل تفعيل نشاطات القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها.

مشكلة الدراسة

تعاني ليبيا من عدم الأستقرار الأمني والأنقسام السياسي والأوضاع الاقتصادية الحرجة، مما جعل الحكومة المركزية والسلطات المحلية، المتمثلة في المجالس البلدية، جلها غير قادرة على تحمل التكاليف المادية المتزايدة لتوفير الخدمات الضرورية للمواطن ولتمويل المشاريع التنموية. أمام هذه الأوضاع لم يعد القطاع العام قادراً على مواجهة التحديات التي تعترض جهود التنمية، وكذلك القطاع الخاص الذي يتصف بالضعف وصغر حجمه. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها ليبيا؟

ومنه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1) هل ممكن ان يساهم القطاع الخاص في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين المحليين؟

2) هل ممكن ان يساهم القطاع الخاص في توفير فرص عمل للمواطنين المحليين؟

3) ما هي التحديات التي تواجه عمل القطاع الخاص في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية الحالية التي تعيشها ليبيا وكيف يمكن تدليلها؟

فرضية الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة يمكن طرح الفرضية التالية:

يساهم القطاع الخاص بشكل فعال ومؤثر في تحقيق تنمية اقتصادية محلية ذات جدوى وفعالة.

ومنها يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

1)) للقطاع الخاص دوراً فعال ومؤثر في تحسين الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين المحليين.

2) للقطاع الخاص دوراً فعال ومؤثر في توليد فرص عمل جديدة للمواطنين المحليين.

3) الصعوبات والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص تحد من دوره في تحقيق تنمية اقتصادية محلية ذات جدوى وفعالة.

حدود الدراسة

تهتم الدراسة بمعرفة دور الذي يلعبه القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في ليبيا من خلال دراسة الواقع في بلدية سبها كنموذج، وقدحددت فترة الدراسة بالفترة الممتدة بين (2012-2018).

منهجية الدراسة

تعتمد منهجية هذه الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي. يتجسد المنهج الوصفي في وصف الواقع

كما هو للوصول الى نتائج وتعميمات تساعد في فهم ذاك الواقع وتطويره وهذا يظهر جليا من خلال التطرق إلى واقع القطاع الخاص في سبها والتحديات التي تعترضه. في حين خصص المنهج التحليلي لشرح البيانات والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة. أما المنهج التاريخي ، فمن خلاله يتم تحليل و تفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

هذا بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي يقوم على جمع البيانات عن عدد محدود من الحالات بهدف الوصول الى فهم اعمق وافضل للمجتمع الدراسة، وقد استخدم هذا المنهج لكونه سيسلط الضوء على دراسة وتحليل نماذج من القطاع الخاص للأجابة على التساؤلات المطروحة من خلال الحصول على الوثائق للازامة وإجراء مقابلات شخصية واحتساب المؤشرات ومن ثم اتحليلها وفق ما يخدم الدراسة.

أدوات الدراسة

تعتمد مصادر بيانات هذه الدراسة على المسح المكتبي من خلال الأطلاع على مختلف المراجع من كتب ومجلات ومقالات وابحاث علمية وكل ماله علاقة بموضوع الدراسة. وكذلك الاستعانة ببعض الوثائق التي تحصلنا عليها بشكل رسمي من الجهات الرسمية ذات علاقة بموضوع الدراسة. بإلاضافة إلى المقابلات الشخصية الرسمية وغير الرسمية لغرض تجميع البيانات والمعلومات التي تساعدنا على الحصول على المزيد من التوضيحات. وايضا تصميم استمارة استبيان لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

تقسيم الدراسة

في سبيل تحقيق أهداف هذه لدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول مخصص للإطار المفاهيمي والنظري للقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية المحلية، في حين ان الجزء الثاني خصص للجانب التطبيقي لدراسة وتقييم دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها. أما الجزء الثالث والأخير يستعرض أهم نتائج الدراسة مع بعض التوصيات.

الدراسات السابقة

تناولت دراسة قام بها مرعي، بلال محمد مرعي (2017) دور الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين، وذلك من خلال معرفة دور الشراكة في تحقيق ايرادات للهيئات المحلية ، وتمويل مشروعات جديدة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، مثل مجتمع الدراسة 124 هيئة محلية في الضفة الغربية، واختار الباحث منها 54 بلدية، وامتد إطار الدراسة مابين عامي 2016–2017. من ابرز نتائج الدراسة انها كشفت عن وجود مردودات وعوائد مالية على البلديات التي لديها مشاريع شراكة مع القطاع الخاص، كما اظهرت النتائج عدم توفر إطار تشريعي وقانوني كافي، علاوة على عدم وجود مناخ سياسي مستقر يعزز من تلك الشراكات، ناهيك عن عدم وجود مناخ استثماري ملائم يدعم مثل تلك الشراكات. من ابرز التوصيات، ضرورة إدراج وحدة خاصة بتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في هيكلية الهيئة المحلية مهمتها البحث عن شراكات مع القطاع الخاص. واوصت الدراسة بضرورة تطوير الاجراءات والانظمة الهادفة الى تسهيل وتحفيز الشراكات بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص .

قامت فاتح ، زغادي (2015) ، بدراسة وتقييم دور القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة بالجزائر ، بالتركيز على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في بعدها المحلي. لقد سجلت الدراسة مساهمة مقبولة للقطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة ، وذلك لمساهمتها في توفير الموارد المالية من خلال الجباية ، بالاضافة الى توفير فرص عمل وامداد المواطنين بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات، مع تسجيل معدل مساهمة متوسط في المجال السياحي والصناعات التقليدية. من ابرز التوصيات، ضرورة العمل على التوعية بالدور الفعلي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية، وكذلك ضرورة انشاء هيئات تكوين متخصصة في التنمية المحلية وتأهيل الكفاءات المحلية من اجل القيام بهذه العملية .

هاشم، حنان عبدالخضر (2015)، حاول الإلمام بمضامين تطبيق مبدأ الشراكة في الاقتصاد العراقي وتحديد الألية المناسبة لتحقيق ذلك والاستفادة منه على النحو يخدم التنمية الاقتصادية ويسهم في حل جزء من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق. لقد توصلت الدراسة الى ان اشراك القطاع الخاص والاستفادة من خبراته، يعد ضرورة ملحة للتغلب على نقاط الضعف والثغرات التي يعاني منها القطاع العام. يأتي في مقدمة متطلبات الشراكة الناجحة في العراق، الوعي الكامل بماهية المبدأ ، والفهم الصحيح لالياته المتبعة .

الشويرف، محمد عمر (2017) قام بمراجعة مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وشرح أهم الأسباب التي دفعت إلى اعتماده كوسيلة لحل العديد من المشكلات، لبيان أهمية تطبيق تلك الشراكة في منطقة الخمس كالية لايجاد حلول للعديد من المشكلات التي تعاني منها المنطقة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي في التعريف بمفهوم الشراكة وابراز اهم اشكالها. وقد توصلت الدراسة إلى ان الشراكة هي إحدى الحلول الجدرية لمشكلة تراجع دور الدولة في توفير السلع والخدمات، كما انه تمثل الشراكة

فرصة حقيقية لجلب بعض الاستثمارات القادرة على حل بعض المختنقات بمنطقة الخمس. من ابرز التوصيات ضرورة الاهتمام بمفهوم الشراكة وتشريع القوانين التي ستوفر الارضية المناسبة لاقامة هذا النوع من الشراكات.

القطاع الخاص: مفهومه، خصائصه ومتطلباته

مفهوم القطاع الخاص

هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني والمكمل لدور الدولة والذي يملكه ويديره قطاع الأعمال، من رجال أعمال وأصحاب رؤوس الأموال التي تقبل تحمل المخاطرة من أجل تعظيم الارباح، وينظم عمله التشريعات والقوانين الصادرة عن الدولة الساعية لتحقيق أقصى منفعة ممكنة للمجتمع والصالح العام. [6]

خصائص القطاع الخاص

- يتميز بالوضوح في الاهداف وبالكفاءة العالية في توظيف الموارد، وتحسن أداء الخدمات،
- يتصف بأتباع اساليب إدارية حديثة وأستعمال تكنولوجية متطورة،
- يزيل تخوف رأسمال الاجنبيي ويشجعه على الاستثمار/الشراكة [7]
- يتميز بالمرونة والقدرات والمهارات التي تساعد على تشجيع الاستثمار وزيادة رأس المال،
- يمتاز بخاصية الديناميكية الحيوية وسرعة المبادرة. [1]
- توجيه الادخار المحلي والاجنبي إلى المشاريع الاكثر ربحية. [7]

متطلبات نجاح القطاع الخاص

يتطلب نجاح القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي: [8]

- معدلات النمو الاقتصادي: أن زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شأنها أن تعطي مؤشرا ايجابيا عن مستقبل الأداء الاقتصادي، مما يحفز المستثمرين على تنفيذ مشاريع جديدة.
- القروض الاستثمارية: إن توفر هذه القروض من شأنها أن تدعم القطاع الخاص، وخاصة في الدول التي تعتمد على القروض المصرفية في تمويل الجزء الاكبر من استثماراتها.
- الإنفاق الحكومي: ان الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات، ويحدث العكس عند انخفاض الإنفاق الحكومي، مم يؤثر سلبا على التوقعات اتجاه ربحية المشاريع الجديدة.
- السياسة الضريبية: توثر معدلات الضريبة المرتفعة على الاستثمارات من خلال تأثيرها على دخول العائلات، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار. كما أن الضرائب على أرباح الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات
- الاستقرار السياسي والأمني: عدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية لأنه يؤدي إلى عدم التأكد وعدم الضمان اتجاه المستقبل، الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال إلى سحب مشاريعهم التنموية .
- الاستقرار التشريعي: إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكنها من استقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة، وعلى ذلك فأن عدم شفافية التشريعات وغموضها يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري.
- البنية التحتية: توفر بنية تحتية عالية الجودة تؤثر في أنشطة المؤسسات الاقتصادية كما أن الاستثمار في رأس المال البشري ولاسيما التعليم والصحة ترسي دعائم تطوير قطاع الخاص.

أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية

- يعد القطاع الخاص وسيلة فعالة في استثمار المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الاجنبية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو. [2]
- يساهم في خلق فرص عمل التي لن تؤدي فقط إلى زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة، بل سوف يؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة. [1]
- توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية سواء تحسين نوعية المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج أفضل. [7]
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية بما في ذلك الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التوزيعية،
- توسيع منافد التصدير حيث تلعب الصادرات دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي خاصة إذا كان السوق المحلي صغير. [6]
- رفع مستوى الإيرادات الضريبية التي من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم، وتقليص حجم الدين العام، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة. [1]

مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية ومبادئها، ومجالاتها

مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية:

هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس من كل المحليات والقطاعات يعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون [8].

مبادئ التنمية الاقتصادية المحلية:

هناك مبادئ عامة تتصل بالتنمية الاقتصادية المحلية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوفر هذه المبادئ فقدت التنمية المحلية ركائز تحقيق أهدافها، أهم تلك المبادئ مايلي: [8]

- الشمولية: بمعنى ان تغطي مشروعات وبرامج التنمية كافة مجالات واحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.
- التوازن: يعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع المحلي، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل مجال مجالات التنمية، كذلك دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية
- التنسيق: يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على عملية التنمية المحلية وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج وتداخل البرامج او تضاربها، ولتحديد الأدوار.
- التكامل: يعني التكامل بين الريف والحضر، بمعنى لا يمكن إدراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية.

نماذج التنمية المحلية

من خلال الاطلاع على النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية يلاحظ بأن هناك ثلاثة نماذج رئيسية للتنمية المحلية: [1]

- النموذج التكاملي: يتمثل في البرامج التي تطبق على المستوى المركزي بحيث تشمل كل المناطق الجغرافية في الدولة، أي أنه يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين المحلي والمركزي، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين جهود الحكومة المخططة، والجهود المحلية المستشارة، كما أنه يقوم على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي، وزارة التخطيط مثلا .
- النموذج التكييفي: يتشابه مع النموذج السابق في كون برنامج كل منهما ينبثق على المستوى المركزي، والاختلاف بينهما يتمثل في كون هذا النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي من خلال الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات المحلية كما يتطلب استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم، ويمكن أن يلحق الجهاز المشرف على تنفيذه بأي جهاز إداري قائم.
- نموذج المشروع: يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين كونه يطبق في منطقة جغرافية معينة، لهذا له خصوصيته المتميزة، ويمكن ان يكون بمثابة نموذجا تجريبيا يطبق على المستوى المركزي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية، يعمم على الجغرافية الاخرى.

مقومات التنمية الاقتصادية المحلية

تتطلب التنمية الاقتصادية المحلية الناجحة مجموعة من الركائز والمقومات التي تلزم لتحقيق الاهداف التنموية، حيث أن التنمية المحلية هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية وإلى توافر بعض الركائز الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية، ومن أهمها ما يلي: [8]

- الإرادة السياسية: بمعني تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية ، وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية .
- الحكم المحلي: الذي ينعكس في صورة الفاعلين المحليين من مجالس محلية منتخبة، القطاعين العام والخاص، المجتمع المدني الموجهين جميعا نحو مشروع مشترك لتنمية المجتمع المحلي.
- توفر الامكانيات: التي تلزم لأجل تنفيذ البرامج التنموية على المستوى المحلي وتشمل توفير مصادر التمويل الكافية، توفير الموارد البشرية المؤهلة من السكان المحليين، توفر الإمكانات التكنولوجية التي تلتزم في المجالات التنمية، وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية المحلية.
- المشاركة الشعبية: بمعنى إشراك جميع افراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تهدف إلى النهوض بهم، لكون الشعب هو الطرف المعني بالتنمية الاقتصادية المحلية ونتائجها وبالتالي هو الأدرى من غيره لما يصلح لمجتمعه وهو ايضا الأحرص من غيره على الوصول إلى الأهداف المرغوبة في أقرب وقتاً ممكن. [9]

مجالات التنمية الاقتصادية المحلية

أن مجالات التنمية المحلية كثيرة ولا يمكن حصرها، إلا أن هذه الجزئية من البحث ستتناول خمس مجالات أساسية تتمثل في الاتي: [1]

- في مجال التوظيف: أن الهدف الأساسي من عملية التنمية هو تحسين المستوى المعيشي للفرد والذي لا يكون إلا بتوفير فرص العمل من خلال وضع آليات تزيد في توظيف الكثير من الايدي العاملة، مما يساهم في تخفيف حدة البطالة. يجب أن تتجسد هذه الاستراتيجية في برامج تنموية ذات أبعاد اقتصادية أولا ثم اجتماعية ترتكز على توظيف كافة الموارد المحلية المتاحة من اجل إحداث تنمية تعتمد على الموارد المحلية المتاحة. [10]
- في مجال الصحة: أن توفر المستشفيات ووسائل العلاج الطبية الحديثة، تلعب دورا هاما في تحسين مستويات المعيشة والتغذية والتي بدورها تعطي الفرد صحة جيدة والمقدرة على بذل مجهود أكبر في عمله ومن ثم تحسين الإنتاج والإنتاجية والدخل. [1]
- في مجال التعليم: هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المحلية فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير وتعترض مجراه، ومن ثم فأن التعليم يعمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة، تساعد المجتمعات على الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر. كما أصبح ينظر إلى التعليم على أنه عامل محفز في التنمية المحلية باعتباره نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، حيث يقوم بتزويد اليد العاملة المدربة والمؤهلة. [1]
- في مجال البنية التحتية: يلعب هذا القطاع دوراً اساسياً في التنمية المحلية، بل يمثل الركيزة التي تستند إليها باقي القطاعات الأخرى، حيث يساهم في تلبية مختلف احتياجات السكان ويعمل على توفير مختلف الخدمات والمرافق الضرورية لهم مما يحقق استقرارهم ويحد من الهجرة نحو المدن [10]
- في مجال القطاعات المنتجة: والتي تمثل القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية المحلية تشمل الزراعة والصناعة وغيرها [10]

واقع ودور القطاع الخاص في تعزيز التنمية في ليبيا

نشوء القطاع الخاص وتطوره في ليبيا

لقد تغير دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وفي العملية التنموية في ليبيا بتغير الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، فمع حلول نهاية الخمسينيات، اتبعت الحكومة الملكية آنذاك الفلسفة الرأسمالية فحدت من دور الحكومة وشجعت القطاع الخاص على تطوير نفسه والاقتصاد الليبي. في منتصف السبعينيات، دعت حكومة سبتمبر إلى الفلسفة الاشتراكية وإلغت القطاع الخاص تقريباً من خلال عملية التأميم [11] وزادت من دور القطاع العام تدريجياً إلى ان أصبح مسؤولا بشكل مباشر عن كل جوانب الحياة. [12] في منتصف الثمانينات، وبسبب انخفاض اسعار النفط ، لم تعد الحكومة الليبية قادرة على الاستمرار في سياستها السابقة، [11] فاعتمدت برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول والذي سمحت باستثمارات محدودة للقطاع الخاص في ليبيا. في أوائل التسعينيات، وبسبب الآثار الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، اعتمدت الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني وسمحت للشركات الخاصة بفتح حسابات بالعملة الأجنبية واستيراد المعدات. [13] في عام 2003، أعدت الحكومة برنامج الخصخصة على نطاق واسع ومن خلال تشجيع السكان على امتلاك الشركات العامة من أجل توسيع قاعدة الملكية. [11]

خصائصه القطاع الخاص الليبي:

- حجم القطاع الخاص صغير جداً، حيث يمثل حوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي وحوالي 14% من العمالة. [14]
- يميل إلى الاستثمار في الأنشطة ذات ربحا مضمون وسريع.
- معدات الإنتاج قديمة والطرق المستخدمة طرق تقليدية وغير كفؤة. [15]
- يعاني من منافسة غير عادلة مع المؤسسات العامة والمنتجات الأجنبية، مما يؤثر على إنتاجيته وآفاق نموه. [11] [14]
- لا يهتم بالبحث وتدريب موظفيه ويفتقر إلى الموارد الذاتية.

هيكل القطاع الخاص في ليبيا

لا توجد بيانات رسمية عن عدد أو حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، حسب تعداد 2006، هناك ما مجموعه 117828. [14] تمثل تجارة الجملة المجال الاكبر والاكثر نشاطا في القطاع الخاص وتضم أكثر عدد من المؤسسات ومعضمها مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغرة. [16] تمثل صناعة الاغدية والمشروبات اكبر قطاع غير مرتبط بالنفط والغاز من حيث عدد الشركات وعدد العاملين. قطاع التصنيع في مجال المؤسسات الصغيرى والمتوسطة يهيمن عليه إنتاج الاغدية ومنتجات الاخشاب والمعدن لأغراض البناء، وتمارس بعض الشركات الصغيرة نشاطها أيضاً في الملابس والسرميك والطوب وطحن الحبوب والسلع المرتبطة بالنشر. اذا ما تحسنت الظروف وتوفرت حوافز مناسبة توجد مساحة متسعة للتنويع والنمو في مجال صناعات الزجاج ومنتجات الجلود والمصايد والسلع الاستهلاكية والسياحة والخدمات.

العديد من القطاعات الأخرى تسيطر عليها في الغالب مؤسسات عامة، وتشمل النقل والتخزين والاتصالات والخدمات المالية،

والزراعة وصيد الأسماك، بالإضافة إلى قطاع الصناعات التحويلية الذي تسيطر فيه الدولة سيطرة شبه تامة على الصناعات الثقيلة، في حين يحتكر القطاع الخاص كلا من تجهيز الأغذية وإنتاج مواد البناء.

معظم شركات البناء كبيرة. ويتكون قطاع العقارات من مزيج من مؤسسات القطاعين العام والخاص. اما القطاعات الأخرى التي توجد فيها مؤسسات خاصة، مثل الفنادق والمطاعم والتعليم الخاص والخدمات الشخصية، توفر إمكانات كبيرة لنمو القطاع الخاص في المستقبل. [14]

واقع القطاع الخاص في بلدية سبها

بهدف التعرف والتعمق أكثر في واقع القطاع الخاص والدور الذي يلعب في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها ، كان لابد من تسليط الضوء على المحيط الذي ينشط فيه ونقاط القوة التي تعتمد عليها سبها في توظيف القطاع الخاص وذلك من خلال الإطلاع على الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها بلدية سبها.

تقع بلدية سبها في جنوب غرب ليبيا، على مساحة تقدر بـــ 15.330 كم²، وعلى بعد 750 كم جنوب طرابلس، وهي المدينة الأكثر اكتظاظا بالسكان في المنطقة الجنوبية، يصل عدد سكانها في عام 2012 إلى حوالي 126.610 الف نسمة (*السجل المدني سبها، إحصائيات غير منشورة*) هذا بالنسبة للمواطنين وتكثر فيها الجاليات الافريقية التي أتت للعمل مما جعل البلدية سوقا كبيرة إلى حد ما.

تكمن أهمية سبها في كونها أكبر مدن الجنوب وهي محور النقل البري الجوي، ومركز للصناعات الزراعية. أهم النشاطات الاقتصادية بها الزراعة والتي تعتمد على المياه الجوفية وتعد سبها والجنوب عامة الممول الرئيسي لليبيا بالمحاصيل الزراعية مثل الحبوب والتمور والبرسيم الجاف والبطيخ الاحمر وغيرها. كما ان التجارة هي من أهم الانشطة الاقتصادية في سبها، حيث تعتبر سبها مركز للتجارة في الجنوب، سوء مع مدن المدن الليبية او مع الدول المجاورة مثل النيجر وتشاد. وكذلك قطاع الخدمات، حيث تعتبر مدينة سبها هي الاكثر اكتظاظا بالسكان الذي له تأثير كبير على الطلب على الخدمات، فضلاً عن وجود مطار دولي، وفرع لمصرف ليبيا المركزي، وخمس مصارف تجارية، واربع مصارف متخصصة، جلها حكومية، ثماني فنادق سياحية ، كلها مغلقة بأستناء فندق واحد والذي افتتح هذا العام.

لا توجد بيانات دقيقة عن عدد أو حجم مؤسسات القطاع الخاص في مدينة سبها، وفقًا للبيانات المتحصل عليها من غرفة التجارة سبها والتي ستستخدم كعينة في هذا البحث للبناء صورة اولية عن طبيعة القطاع الخاص وتطوره في بلدية سبها، جدول (1). يبلغ عدد الكلي لمؤسسات القطاع الخاص في بلدية سبها 7173 مؤسسة في عام 2018، منها 4288 مؤسسة خدمية ، 1894 مؤسسة تجارية ، 765 مؤسسة صناعية، واخيرا 226 نشاط حرفي.

الجدول رقم (1) تطور وتوزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب طبيعة نشاطها في بلدية سبها خلال الفترة 2012-2018

	العدد	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
انشطة خدمية	1710	2533	3047	3706	3843	4040	4224	4288
انشطة تجارية	534	709	981	1403	1516	1644	1726	1894
انشطة صناعية	313	360	521	581	618	693	745	765
انشطة حرفية	75	116	158	177	185	195	208	226
المجموع	**2632**	**3718**	**4707**	**5867**	**6162**	**5672**	**6903**	**7173**
% التغير	-	-	26.6	24.6	5.0	6.7	5.0	3.9

* الجدول من اعداد الباحثان بالاستناذ على بيانات متحصل عليها من غرفة التجارة سبها.

كما نلاحظ من نفس الجدول ان عدد مؤسسات القطاع الخاص قد ارتفع ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة من 3718 مؤسسة في عام 2012 إلى 7173 مؤسسة في عام 2018 أي بزيادة تعادل 3455 مؤسسة خلال السبع سنوات الاخيرة ، وبمعدل نمو سنوي مركب 9.8% خلال الفترة من 2012 إلى 2018.

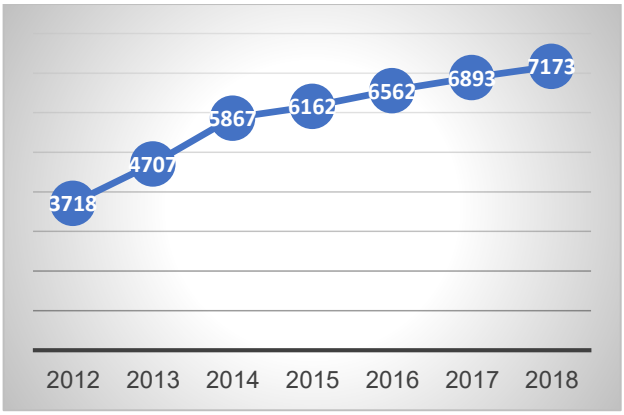

الشكل البياني رقم (1) تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص في بلدية سبها خلال الفترة 2012-2018.

اما فيما يتعلق بـــالأهمية النسبية فقد شكلت المؤسسات التي تعمل في مجال الخدمات حوالي 60٪ من العدد الكلي للمؤسسات الخاصة التي تعمل في مدينة سبها ومسجلة في غرفة التجارة سبها ، كما هو موضح في الشكل البياني رقم (2)، وتعتبر هذه النسبة هي الاكبر،

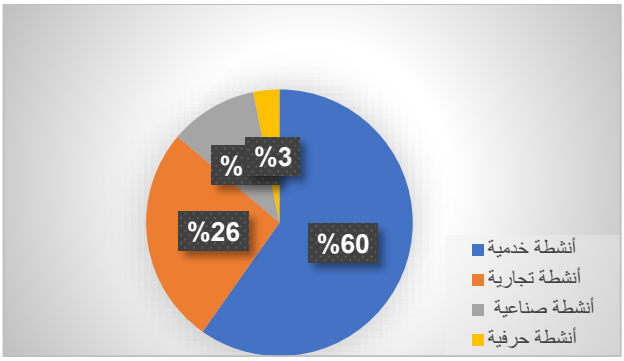

الشكل رقم (2) التوزيع النسبي لمؤسسات القطاع الخاص في عام 2018.

ويليها في ذلك الانشطة التجارية بنسبة 26%، وهذا يتوافق مع المنطق ، كما نعلم ان سبها هي اكبر مدن الجنوب واكثرها اكتضاضا بالسكان الذين لهم تأثير كبير على الطلب على الخدمات لذلك اصبح قطاع الخدمات محل اهتمام من قبل القطاع الخاص.

وياتي في المرتبة الثالثة الانشطة الصناعية بنسبة تصل إلى 11% على الرغم من توفر بعض المواد الخام، خاصة الزراعية التي يمكن ان تقوم عليها الصناعات الزراعية، وهذا يرجع إلى خروج اغلب المصانع عن الخدمة بعد تعرضها للتدمير والسرقة خلال الحروب التي شهدتها المدينة منذ عام 2012.

واخير اقل نسبة جاءة من نصيب الانشطة الحرفية والتي تمثل 3% من العدد الكلي للمؤسسات الخاصة التي تعمل في مدينة سبها، يعزى هذا إلى ان اصحاب رؤوس الاموال يميلون إلى الاستثمار في المجالات الاقل خطورة ، أي تلك التي يسهل نقلها إلى مكان امان.

هياكل دعم القطاع الخاص في بلدية سبها

تتكون هياكل الدعم الحالي للقطاع الخاص في بلدية سبها من مكتب الاقتصاد التابع لوزراة الاقتصاد والذي يقوم بمهمة الاشراف على مؤسسات القطاع الخاص مثل منح تراخيص لمزاولة العمل ومراقبة سير عملها، وغيرها من المهام والاختصاصات التي يمنحها القانون. وكذلك غرفة التجارة والصناعة والزراعة التي تهتم بدعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات اهمها: إصدار شهادات المنشأ عن اصل المنتجات الوطنية، والتصديق على بعض المستندات التجارية، وفض المنازعات التجارية، وابرام الاتفاقيات مع الغرف والمجالس المختلفة وغيرها من الخدمات. بالإضافة إلى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وهيئة الخصخصة وتشجيع الاستثمار.

إلى جانب الدعم الفني واللوجستي الذي تقدمه الجهات المذكورة سابقا، هناك ايضا المصارف الحكومية المتخصصة التي تقدم الدعم المالي لمؤسسات القطاع الخاص في شكل قروض مصرفية ، وهذه المصارف هي المصرف الزراعي ، مصرف التنمية ، والمصرف الريفي. ومع ذلك جميع هذه المصارف توقفت عن تمويل مؤسسات القطاع الخاص منذ عام 2011 وذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد اهمها مشكلة نقص السيولة النقدية ، بالإضافة إلى عدم التزام الكثير من المؤسسات المستفيدة بتسديد مستحقات تلك المصارف.

تحليل وتقييم دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها:

يستعرض هذا الجانب الخطوات والاجراءات المنهجية التي تم اتباعها لجمع وتحليل البيانات وتحديد حجم العينة والاساليب الاحصائية المتبعة بهدف الوصول إلى النتائج والتوصيات المستهدفة من الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مدينة سبها والبالغ عددها في عام 2018 حوالي 7173 مؤسسة مسجلة لدى غرفة التجارة سبها، منها 4288 مؤسسة خدمية، 1894 مؤسسة تجارية، 765 مؤسسة صناعية ، واخيرا 226 نشاط حرفي. إلا انه بسبب عدم توفر بيانات حديثة ودقيقة عن عدد وحجم مؤسسات القطاع الخاص في بلدية سبها، لهذا سيقتصر مجتمع الدراسة على مؤسسات التعليم الخاص العاملة في بلدية

سبها كعينة في هذا البحث للبناء صورة اولية عن طبيعة القطاع الخاص وتطوره في بلدية سبها، مع العلم ان العدد الكلي للمدارس في سبها يصل إلى 80 مدرسة، منها 23 مدرسة تنشط في القطاع خاص في حين 57 مدرسة عامة، بالإضافة إلى ان مراقبة التعليم ببلدية سبها بكل اداراتها بما فيها مكتب التعليم الخاص اظهروا مستوى عالي جدا من التعاون وتزويد البحث بكل ما يحتاجه من معلومات واحصائيات.

عينة الدراسة:

لقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية النسبية بحيث تمثل الفئات في العينة بنسب تعكس تمثيلها في القطاع الخاص النشط في مدينة سبها ، على أعتبار ان هذا الاسلوب من العينات اكثر دقة واكثر تمثيلا لمجتمع البحث ولها درجة احتمال عالية بانها ستكون عينة ممثلة للمجتمع تمثيلا جيدا [17] وقد تم توزيع عليهم (160) استمارة استبيان. يبين الجدول رقم (2) انه قد تم استعادة (160) استبيان معبأه، وجد منها (131) استبيان صالح للتحليل، أي بمعدل 82% من اجمالي الاستمارات الموزعة، وتعتبر هذه النسبة جيدة جدا.

جدول رقم (2) إحصائية عن الاستبيانات الموزعة

الاستبيانات	الموزعة	المستردة	المستبعدة	المقبولة	%
العدد	160	160	29	131	82

أداة جمع البيانات:

لجمع البيانات اللازمة فقد تم الاعتماد على أسلوب الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في مؤسسات القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى اسلوب الاستقصاء حيث تم توزيع استبيان مغلق موجهة لمؤسسات القطاع الخاص لاستبجوابهم حول العراقيل والاختناقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها وسبل تفعيل القطاع الخاص. حيث يتضمن الاستبيان 43 تسائل موزعة على خمسة محاور (معلومات عامة، عراقيل اجتماعية، عراقيل اقتصادية، عراقيل تنظيمية وإدارية، عراقيل سياسية وامنية، واخيرا سبل تفعل القطاع الخاص). نظرا لان الاستبيان يحاول معرفة العراقيل التي تواجه القطاع الخاص المحلي وسبل تفعيله فقد تم استخدام المقياس الثنائي للإجابة على عبارات الاستبيان وقد تم اعتماد اوزان سلم ليكرت الخماسي كمقياس للأهمية بين عبارات كل محور، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3) توزيع الأوزان اعتمادا على سلم ليكرت الخماسي

الخيار	بالغ الاهمية	مهم	متوسط الاهمية	اقل أهمية	غير مهم
الدرجة	1	2	3	4	5

عرض الاستبان على عدد من المحكمين والمتخصصين لغرض التأكد من دقة عباراتها صياغة ولغة ومضمونا ودرجة ملاءمتها لأهداف الدراسة، للتأكد من الاتساق الداخلي لأداة البحث، تم حساب معامل الثبات كرونباخ–ألفا (Alpha - Cronbach) باعتباره مؤشراً على التجانس الداخلي Consistency حيث بلغت قيمته 0.85 وهي اعلى من 0.6% دلالة على الاتساق المرتفع الذي تتمتع به اداة البحث.

المعالجات الاحصائية:

لتحليل البيانات ومعالجتها استخدم الباحثان مجموعة من الاختبارات الإحصائية الملائمة إذ استخدما المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابة على أسئلة الدراسة، ولمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبيان. كما أجري اختبار "تي" (T-test) وتحليل التباين الأحادي لمعرفة فيما إذا كان هناك فروقا معنوية في إجابات المبحوثين حول العراقيل وسبل تدليلها وذلك حسب خصائص العينة (خدمي، تجاري، صناعي، حرفي، زراعي).

خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (4) ان اكثر افراد العينة ينشطون في قطاع الخدمات بنسبة 54.2% في حين أن اقل نسبة 0.8% وهي تمثل من ينشطون في القطاع الزراعي.

جدول رقم (4) توزيع افراد العينة حسب طبيعة الانشطة الاقتصادية

طبيعة الأنشطة الاقتصادية	العدد	النسبة %
أنشطة خدمية	71	54.2
أنشطة تجارية	22	16.8
أنشطة صناعية	14	10.7
أنشطة حرفية	12	9.2
أنشطة مختلطة	11	8.4
أنشطة زراعية	1	0.8
المجموع	131	100.0

تحليل البيانات :

بعد اتمام عملية جمع البيانات، يعرض هذا الجزء من الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها من أستخدام اختبار T لعينة واحدة والتي تبين

المتوسط الحسابي لإجابات أفارد العينة والدلالة المعنوية لهذا المتوسط قبل وبعد الأخذ بمقياس الأهمية بين العبارات في الاعتبار.

يلاحظ من الجدول (5) ان تساوي درجة الأهمية بين العوائق الاجتماعية تعطي مؤشرًا معنويا مرتفعاً بثقة تزيد عن 99% ، حيث أن هذه العوائق تحد من مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها بمقدار 90%.

جدول رقم (5) العوائق الاجتماعية التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها

التسائلات	درجة الاهمية متساوية		درجة الاهمية مختلفة	
	المتوسط 0.5	القيمة الاحتمالية	المتوسط 3	القيمة الاحتمالية
تدني مستوى المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية	6412	0.001	4.0992	0.000
تفشي سلوكيات السلبية واللامبالاة والاعتماد على الدولة	**9924**	**0.000**	**2.1145**	**0.000**
الخلافات القبلية تقلل من فرص الاستثمارات الخاصة	**1.0000**	**0.000**	**1.1908**	**0.000**
بعض العادات والتقاليد التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية	9771	0.000	3.1679	0.001
العوائق الاجتماعية	0.9027	0.000	2.643	0.000

أما في حال اختلاف درجة الأهمية بين العوائق تعطي مؤشرًا معنويا مختلفاً تماماً وبثقة تزيد عن 99%، حيث أن العوائق الاجتماعية تحد من مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في سبها بمقدار 47%. ويظهر العمود الثالث درجة الأهمية تصاعديا.

أما الجدول رقم (6) يوضح ان تساوي درجة الأهمية بين العوائق الاقتصادية تعطي مؤشرًا معنويا مرتفعاً بثقة تزيد عن 99% بأن هذه العوائق تحد من مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها بمقدار 91%.

جدول رقم (6) العوائق الاقتصادية التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في مدينة سبها

التسائلات	درجة الاهمية متساوية		درجة الاهمية مختلفة	
	المتوسط 0.5	القيمة الاحتمالية	المتوسط 3	القيمة الاحتمالية
تعاني مؤسسات القطاع الخاص، وبلاخص الجديدة منها، من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لدعم وتطوير انشطتها	9771	0.000	4.2977	0.000
عدم وجود بيئة محفزة ومشجعة وجاذبة للاستثمارات الخاصة	**9847**	**0.000**	**1.5954**	**0.000**
غياب روح المبادرة لدى القطاع الخاص والاعتماد على الدولة	7405	0.000	4.8626	0.000
هجرة رؤوس الاموال المحلية خارج البلدية	7099	0.000	4.7863	0.000
غياب النظام المصرفي وضعف مشاركته الفاعلة في التنمية الاقتصادية	**1.0000**	**0.000**	**1.7481**	**0.000**
غياب كل اشكال الدعم والمساعدة لمؤسسات القطاع الخاص بلأخص الناشئة منها	9924	0.000	3.1756	0.000
المركزية المالية، سوء في دعم القطاع الخاص او تخصيص اموال للبلدية	9924	0.000	4.4885	0.000
نقص الايدي العاملة الوطنية المحلية المؤهلة والمدربة	7557	0.000	4.9084	0.000
انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتساهل السلطات المحلية في معالجتها	9924	0.000	3.855	0.000
العوائق الاقتصادية	0.9050	0.000	3.855	0.000

أما في حال اختلاف درجة الأهمية بين العوائق فإن درجة الأهمية تعطي مؤشرًا معنويا منخفضاً بثقة تزيد عن 99% وأنها تحد من مساهمة القطاع الخاص بمقدار 23%. ويظهر العمود الثالث درجة الأهمية تصاعدياً.

يبين الجدول رقم (7) ان تساوي درجة الأهمية بين العوائق الإدارية والتنظيمية تعطي مؤشرًا معنويا مرتفعاً بثقة تزيد عن 99% بأن هذه العوائق تحد من مساهمة القطاع الخاص بمقدار 94%.

جدول رقم (7) العوائق الإدارية والتنظيمية التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في مدينة سبها

التسائلات	درجة الاهمية متساوية		درجة الاهمية مختلفة	
	المتوسط 0.5	القيمة الاحتمالية	المتوسط 3	القيمة الاحتمالية
تفشي ظاهرة الواسطة والمحسوبية والفساد يؤدي إلى انعدام التوزيع العادل لفرص الاستثمار	1.0000	0.000	2.8550	0.018

غياب التعاون والتنسيق بين شتى الوحدات الادارية من ناحية وبينها وبين القطاع الخاص من ناحية اخرى	0.9924	0.000	4.0687	0.000
غياب دور الادارة المحلية في دعم الانشطة التي يقوم بها القطاع الخاص	**1.0000**	**0.000**	**2.2366**	**0.000**
النقص في قنوات الاتصال والحوار بين المواطن والمسؤولين المحليين	0.6565	0.000	4.9008	0.001
ضعف البنية التحتية وعدم توفر بعض الخدمات الاساسية	**1.0000**	**0.000**	**1.2214**	**0.000**
غياب الرؤية التنموية النابعة من الواقع وفق الإمكانات المتاحة التى تنعم بها البلدية	0.9847	0.000	4.7863	0.000
ضعف المشاركة المحلية الفعالة في شتى المجالات يعيق التنمية المحلية	0.9542	0.000	4.9695	0.000
العوائق الادارية	0.9411	0.000	3.577	0.000

أما في حال اختلاف درجة الأهمية بين العوائق تعطي مؤشرًا معنويا منخفضاً وبثقة تزيد عن 99% بأن العوائق الإدارية والتنظيمية تحد من مساهمة القطاع الخاص بمقدار 28% ويظهر العمود الثالث درجة الأهمية تصاعدياً .

يبين الجدول رقم (8) ان تساوي درجة الأهمية بين العوائق السياسية والامنية تعطي مؤشرًا معنويا مرتفعاً وبثقة تزيد عن 99% بأن هذه العوائق تحد من مساهمة القطاع الخاص في التنمية بمقدار 99 % ، كذلك تساوي درجة الأهمية بين جميع العوائق والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص فتعطي مؤشراً معنويا مرتفعاً وبثقة تزيد عن 99 % بأن هذه العوائق والصعوبات تحد من مساهمة القطاع الخاص بمقدار 93 % في التنمية.

جدول رقم (8) العوائق السياسية والامنية التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في مدينة سبها

التسائلات	درجة الاهمية متساوية		درجة الاهمية مختلفة	
	المتوسط 0.5	القيمة الاحتمالية	المتوسط 3	القيمة الاحتمالية
ارتفاع مؤشرات الجريمة بكل انواعها من قتل وسرقة وحرابة وانتشار السلاح	1.0000	0.000	2.8931	0.113
تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما صاحبها من تفشي الامراض والجريمة	0.9924	0.000	4.8855	0.000
ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى المواطنين المحليين	0.9389	0.000	4.8092	0.000
غياب الامن والاستقرار السياسي يزيد من حالة عدم اليقين بالاوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع.	**1.0000**	**0.000**	**1.5649**	**0.000**
ضعف الدولة المتمثل في عدم تفعيل الاجهزة الامنية والقضائية والعسكرية	**1.0000**	**0.000**	**2.0534**	**0.000**
عدم توفر الإرادة الحقيقية لصناع القرار على المستوى المحلي لتنفيذ إصلاحات حقيقية	1.0000	0.000	3.9313	0.000
العوائق السياسية	0.9885	0.000	3.356	0.000
جميع العوائق	0.9343	0.000	3.3578	0.000

أما في حال اختلاف درجة الأهمية بين العوائق السياسية والامنية فإن درجة الأهمية تعطي مؤشرًا معنويا منخفضاً وبثقة تزيد عن 99% بأنها تحد من مساهمة القطاع الخاص بمقدار 33%، كذلك في حال اختلاف درجة الأهمية بين جميع العوائق والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص فتعطي مؤشراً معنويا ضعيفا ً وبثقة تزيد عن 99 % بأن هذه العوائق والصعوبات تحد من مساهمة القطاع الخاص في التنمية بمقدار 33% ويظهر العمود الثالث درجة الأهمية تصاعدياً . وبالتالي يمكن القول بأن 1) الصعوبات والعارقيل التي تواجه القطاع الخاص تحد من دوره في تحقيق تنمية محلية ذات جدوى وفعالة.

من خلال الجدول رقم (9) ان تساوي درجة الأهمية بين سبل تفعيل دور القطاع الخاص تعطي مؤشراً معنويا مرتفعاً وبثقة تزيد عن 99% بأن هذه السبل تساهم في تفعيل دور القطاع الخاص بمقدار 98%،

جدول رقم (9) سبل تفعيل دور القطاع الخاص لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها

التسائلات	درجة الاهمية متساوية		درجة الاهمية مختلفة	
	المتوسط 0.5	القيمة الاحتمالية	المتوسط 3	القيمة الاحتمالية
الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها تقسيم العمل والنهوض بمهام التنمية المحلية المعقدة والتي تستلزم تضافر الجهود.	9924	0.000	3.7023	0.000
التدريب المستمر للموارد البشرية المحلية بكافة فئاتها ومستوياتها للارتقاء بقدراتهم على القيام بمهامهم	9618	0.000	4.8473	0.000
توفير البنية التحتية المتطورة تساهم في توسع اكبر لنشاط القطاع الخاص	1.0000	0.000	4.0687	0.000
العمل على وضع الآليات تسمح بتوفير التمويل الذي يتيح المزيد من فرص الاستثمار	**9771**	**0.000**	**3.5496**	**0.000**
توفير بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار وتساعد على نمو وتطور القطاع الخاص	**1.0000**	**0.000**	**1.9695**	**0.000**
تغيير بعض العادات وسلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية،	9389	0.000	4.9313	0.000

يعكس الاستقرار السياسي ثقة اعلى وضمانا اكبر حول امكانية تحقيق مكاسب في النشاط الاقتصادي	**1.0000**	**0.000**	**2.0153**	**0.000**
المرونة في إجراءات التمويل للمشروعات الجديدة من طرف المصارف،	1.0000	0.000	84-4.9	0.000
سبل تفعيل دور القطاع الخاص	0.9838	0.000	3.749	0.000

أما في حال اختلاف درجة الأهمية بين سبل تفعيل دور القطاع الخاص فتعطي مؤشراً معنويا منخفضا ً وبثقة تزيد عن 99% بأن

هذه السبل تساهم في تفعيل دور القطاع الخاص بمقدار 25% ويظهر العمود الثالث درجة الأهمية تصاعدياً .

وبالتالي يمكن القول بأن

2) ان نجاح القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب توفر مجموعة من السبل يأتي في مقدمتها توفر بيئة ملائمة ومحفزة على الاستثمار من خلال توفر الاستقرار السياسي والامني، وتوفر التمويل الذي يتيح مزيد من فرص الاستثمار.

دور القطاع الخاص في التعليم الاساسي والثانوي في بلدية سبها:

تعد الخدمة التعليمية من الخدمات التي يمكن ان تقدم من قبل القطاع الخاص ، في مراحلها المختلفة (ابتدائي ، اعدادي ، ثانوي، جامعي، او معاهد متخصصة) وفي كل انواع التعليم ، ولكن لاعتبارات متعددة منها سياسية واجتماعية ، فان الدول قد تكفلت بتقديم خدمة التعليم مجانا او مقابل رسوم رمزية، وقد ساد هذا الاتجاه في جميع الدول وفي مختلفة الانظمة السياسية ، حيث اصبحت الميزانية العامة لأي دولة متضمنة مبالغ ضخمة لهذه الخدمة ، مما قلل من دور القطاع الخاص في هذا النشاط. [1]

يشهد قطاع التعليم في ليبيا كغيره من القطاعات الاخرى ، انفتاحا بدخول القطاع الخاص في العملية التعليمة ويعد قانون رقم (9) لسنة 1985م بشأن الأحكام الخاصة بالتشاركيات باكورة قوانين القطاع الخاص في ليبيا والذي سمح ولأول مرة منذ عام 1977 بإنشاء مشاريع خاصة فتح امامها المجال لممارسة النشاط الاقتصادي. [18] اما قانون رقم (6) لسنة 2000 بشأن النظام التشاركي في مجال التعليم والصحة فكان أكثر تخصصاً ودقة في ضبط التعليم بالمدارس الخاصة بشكل يكفل استمرارها واعتبارها مؤسسات غير حكومية تعمل بصفة فرعية بالتعليم. وغيرها من القوانين والقرارات التي اصدرت لاحداث تعديلات مثلا قانون رقم (18) لسنة 2010 بشأن التعليم الحر. ونظم التعليم الخاص بشكل عام بلوائح مستمدة من القوانين السابقة وغيرها كلائحة التنفيذية للتعليم الحر رقم (698) لسنة 1985 ، ولائحة تنظيم التعليم الحر رقم (540) لسنة 1992 ، ولائحة تنظيم التعليم الحر رقم (211) لسنة 2011 .

يوجد في بلدية سبها جامعة واحدة تحمل اسم البلدية، تحتوي على 19 كلية في مختلف التخصصات منها 11 كليات توجد داخل نطاق سبها في حين 13 كلية منتشرة في باقي بلديات الجنوب، كما يوجد في سبها حوالي سبعة معاهد فنية متخصصة. جل المؤسسات العاملة في مجال التعليم العالي هي مؤسسات عامة مملوكة للدولة بشكل كامل، ولا وجود لقطاع الخاص ينشط في هذا المجال داخل نطاق سبها، بالرغم من وجود جامعات ومعاهد فنية خاصة منتشر في البلديات الاخرى.

اما بالنسبة للتعليم الاساسي والمتوسط فيوجد بالمدينة 80 مدرسة، منها 23 مدرسة تنشط في القطاع خاص في حين 57 مدرسة عامة.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (10) المتحصل عليها من مراقبة العليم بالبلدية، إلى إنه لم تكن هناك اية زيادة في عدد المدارس العامة خلال فترة الدراسة، بل هناك انخفاض بواقع 11 مدرسة من 68 مدرسة في عام 2012 إلى 56 مدرسة في عام 2018،

جدول رقم (10) مساهمة قطاع الخاص في التعليم الاساسي والمتوسط في بلدية سبها خلال الفترة 2012-2018

المؤسسات	2012*	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مدارس خاصة	**11**	**11**	**11**	**12**	**17**	**20**	**23**
الفصول	201	209	241	402	466	502	524
الطلبة	**2426**	**3001**	**3867**	**5869**	**6494**	**6913**	**7000**
عدد المعلمين	299	320	367	514	649	677	704
مدارس عامة	**18**	**68**	**68**	**65**	**68**	**57**	**57**
الفصول	216	1217	1074	1057	1176	1192	1188
الطلبة	**5960**	**34362**	**34989**	**34783**	**34895**	**36818**	**36633**
عدد المعلمين	826	4012	5054	5307	5085	4531	5067
المجموع الكلي للطلبة	-	**37363**	**38856**	**40652**	**41389**	**43731**	**43633**
%طلبة المدارس الخاصة	-	8.0	11.0	14.4	15.6	15.8	16.0
% طلبة بالمدارس العامة	-	91.9	90.0	85.5	84.3	84.1	83.9

* الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد على بيانات متحصل عليها من مراقبة التعليم سبها.

* بيانات طلبة التعليم العام لعام 2012 تمثل فقط طلبة التعليم الثانوي فقط لذلك تم استبعادها من المقارنة.

وهذا لا يتماشى مع النمو السكاني والتوسع العمراني الذي حدث خلال فترة الدراسة ، إلا ان السبب في ذلك هو نقل تبعية عدد 11 مدارسة إلى مكتب مراقبة التعليم ببلدية وادي البوانيس (المستحدثة في عام 2014) فضلاً عن التوقف في تنفيذ مشروعات تعليمية جديدة (مدارس العامة)، الناتج عن تجميد مصروفات التنمية بالميزانية العامة للدولة.

في المقابل هناك ازدياد مطرد في عدد المدارس الخاصة خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفع العدد من 11 مدرسة في عام 2012 إلى 23 مدرسة خاصة في عام 2018 أي بزيادة تعادل 12 مدرسة جديدة خلال سبع سنوات، وبمعدل نمو سنوي مركب 10% خلال الفترة ما بين 2012 و2018. ويعزى هذا الازدياد إلى الخدمات الإضافية التي تقدمها المدارس الخاصة والتي تشمل تدريس اللغة الانجليزية في سنوات متقدمة، توفر اجهزة كمبيوتر، معامل تدريس ، اما المدارس العامة امكانياتها محدودة ولا تمكنها من توفير مثل تلك الخدمات.

تماشيا مع الزيادة في عدد المدارس الخاصة ، هناك تزايد مطرد في اعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة، حيث ارتفع العدد من 3001 طالب في عام 2013 إلى 7000 طالب في عام 2018 ، اي بزيادة اجمالية قدرها 3999 طالب وبمعدل نمو سنوي وصل إلى 22.2% خلال نفس الفترة.

في حين ان اعداد الطلبة في التعليم العام قد سجل تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل اكبر عدد في عام 2017 والذي وصل إلى 36818 طالب، اما اقل عدد فقد كان 34362 طالب في عام 2013 مع هذا فقد كانت الزيادة الاجمالية قدرها 2271 طالب خلال الفترة من 2013 إلى 2018 ، وبمعدل نمو سنوي وصل إلى 1.1%.

يشير تحليل معدل النمو السنوي للطلبة الوارد في الجدول رقم (11)،

إلى ان معدل النمو السنوي للطلبة في القطاع الخاص يفوق نضيره في التعليم العام خلال الفترة من 2013 الى 2018، حيث ان معدل نمو اجمالي عدد الطلبة في القطاع الخاص وصل إلى 22.2% خلال الفترة من 2013 إلى 201 8 ، في حين ان معدل نمو اجمالي عدد الطلبة في القطاع العام وصل إلى 1.1% خلال نفس الفترة.

جدول رقم (11) معدل النمو السنوي للطلبة بالقطاعين العام والخاص في سبها خلال الفترة 2012-2018

%	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	%
22.2	1.2	6.4	10.6	51.7	28.8	23.7	-	الطلبة الخاص
1.1	- 0.5	5.5	0.3	- 0.5	1.8	-	-	الطلبة العام

* الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد على بيانات متحصل عليها من مراقبة التعليم سبها.

يوضح الشكل البياني التالي رقم (3) ان اعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة سجلت نمواً سنوياً مستمر خلال الاربع السنوات الاولى قفزت من 23.7% عام 2013 الى 51.7% عام 2015 ولكنه بعد ذلك أخذ في التراجع ووصل الى 10.6% في عام 2016 واستمر هذا التراجع الى ان وصل إلى 1.2 في عام 2018.

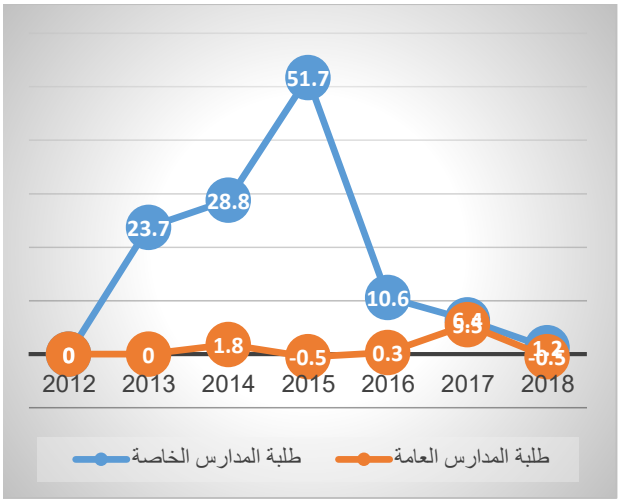

الشكل البياني رقم (3) معدل النمو السنوي للطلبة في القطاعين الخاص والعام خلال الفترة 2012-2018.

وهذا مؤشر على أن هناك إقبال لذى الكثير من أولياء الامور للتوجه نحو تفضيل التعليم الخاص على التعليم العام، ربما بسبب الخدمات الاضافية التي تقدمها المدارس الخاصة، كما انه مؤشر على نمو قطاع التعليم الخاص في المستقبل.

في المقابل يلاحظ تراجع معدلات نمو أعدد الطلبة في التعليم العام ، حيث ارتفع عدد الطلبة بنسبة 1.8% بين عامي 2013-2014، ثم انخفض بنسبة 0.5% عام 2015، ليعود ويرتفع خلال عامي 2016-2017 بسنبة 0.3% و 5.5% على التوالي ، إلا انها عادت وانخفضت مرة اخرى في عام 2018 بنسبة 0.5%.

على الرغم من هذه الزيادة المطردة سوء في عداد المدارس الخاصة او اعداد الطلبة إلا أن تحليل الاهمية النسبية للتعليم الخاص بالمقارنة مع التعليم العام يشير إلى ان نسبة الطلبة في

التعليم العام تفوق نظيرتها في القطاع الخاص، كما هو موضح في الشكل البياني التالي رقم (4) حيث ان طلبة التعليم العام يشكل ما نسبته 84% من اجمالي عدد الطلبة في عام 2018 ، أي 36633 من اصل 43633 طالب.

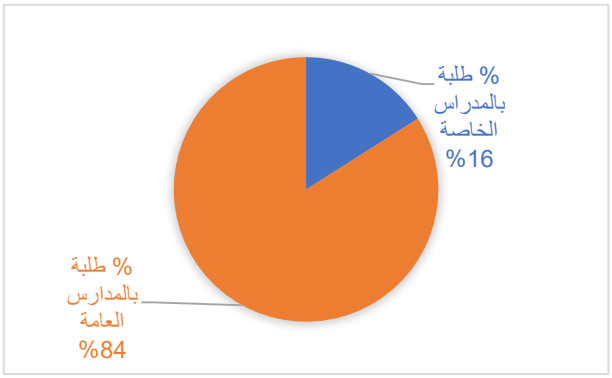

الشكل البياني رقم (4) التوزيع النسبي للطلبة بين القطاعين العام والخاص في عام 2018.

في المقابل بلغت نسبة طلبة التعليم الخاص إلى 16.9% من اجمالي عدد الطلبة في بلدية سبها خلال نفس عام ، أي 7000 طالب من اصل 43633 طالب في نفس العام.

كما أن عدد المدارس العامة تساوي تقريبا 3 اضعاف عدد المدارس الخاصة، أي 57 مدرسة عامة مقابل 23 مدرسة خاصة ، كما هو مبين في الشكل البياني التالي رقم (5).

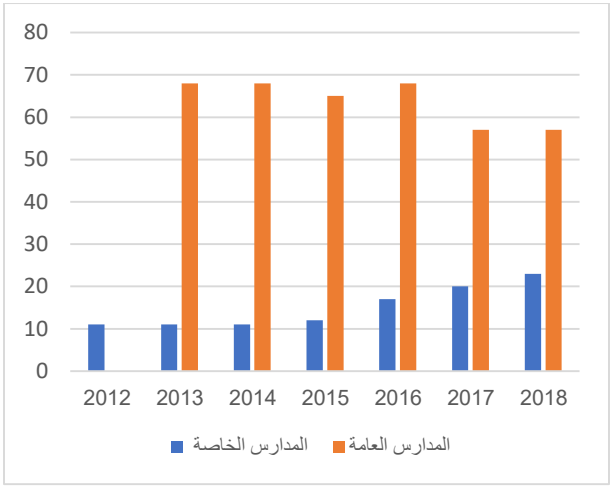

الشكل البياني رقم (5) تطور أعدد المدارس في القطاعين العام والخاص في مدينة سبها خلال الفترة 2012-2018.

دور القطاع الخاص في التوظيف :

لا توجد بيانات رسمية عن التوظيف في القطاع الخاص في مدينة سبها ، مما جعل من الصعوبة جدا تقدير حصة القطاع الخاص في التوظيف على مستوى بلدية سبها. لهذا السبب سيقتصر التحليل على تقييم دور مساهمة التعليم الخاص في توفير فرص عمل للمواطنين المحليين بالمقارنة مع التعليم العامة ، وذلك بإن قطاع التعليم في سبها هو المؤسسة الوحيد في سبها ، ان صحة التعبير ، تحتفظ بإحصائيات عن القطاعين العام والخاص في مجال التعليم ، وهي بيانات دقيقة إلى حد ما.

الجدول رقم (12) تطور اعداد الموظفين في القطاع التعليم العام والخاص في بلدية سبها خلال الفترة 2012-2018

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
موظفي التعليم الخاص	**376**	**401**	**450**	**605**	**771**	**810**	**857**
	-	6.2	10.9	25.6	21.5	4.8	5.5
امظفي التعليم العام	**7792**	**9389**	**9338**	**8067**	**8215**	**7936**	**7971**
	-	17.0	0.5-	15.8-	1.8	3.5-	0.4
العدد الكلي	**8168**	**9790**	**9788**	**8672**	**8986**	**8746**	**8828**
% الخاص	4.6	4.1	4.6	7.0	8.6	9.3	9.7
% العام	95.4	95.9	95.4	93.0	91.4	90.7	90.3

* الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد على بيانات متحصل عليها من مكتب التعليم سبها.

تشير إحصائيات التوظيف الواردة في الجدول رقم (12) والمتحصل عليها من مكتب مراقبة التعليم سبها، ان هناك تزايد في اعداد الموظفين في المدارس الخاصة، ارتفاع عدد الكلي لموظفين بالمدارس الخاصة من 376 موظف في عام 2012 إلى 857 موظف في عام 2018،

اي بزيادة اجمالية قدرها 481 موظف وبمعدل نمو سنوي وصل إلى 18.3% خلال نفس الفترة.

في المقابل يلاحظ أن هناك تذبذب في اعداد الموظفين بالمدارس العامة حيث سجل انخفاض في السنوات الاولى وصل إلى -15.8% في عام 2015. مع هذا فقد كانت الزيادة الاجمالية قدرها 179 موظف خلال الفترة من 2012 إلى 2018 ، وبمعدل نمو سنوي وصل إلى 0.3% ويرجع سبب هذا الأنخفاض إلى سياسة ربط مرتبات موظفي القطاع العام بمنظومة الرقم الوطني والتي نتج عنها تصحيح اوضاع الكثير من الموظفين الدين كانت لديهم ازدواجية في العمل.

يوضح الشكل البياني رقم (6) ان معدل النمو السنوي لأعداد الموظفين في القطاع الخاص يفوق نظيره في القطاع العام.

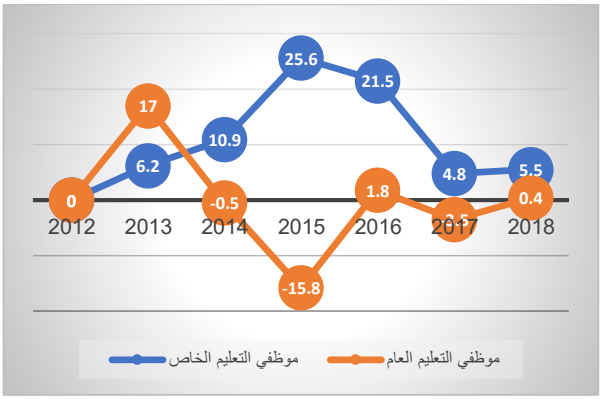

الشكل البياني رقم (6) نسبة التغير في اعداد الموظفين في القطاعين الخاص والعام خلال الفترة 2012-2018.

أما فيما يخص التوزيع النسبي للموظفين بين القطاعين العام والخاص في عام 2018، يوضح الشكل البياني رقم (7) ان مانسبته 90.3% من اجمالي عدد موظفين قطاع التعليم يعملون بالمدارس العامة بواقع 7971 موظف، من اصل 8828 موظف، في حين ان 9.7% من اجمالي الموظفين يعملون في المدارس الخاص، بواقع 857 الف موظف.

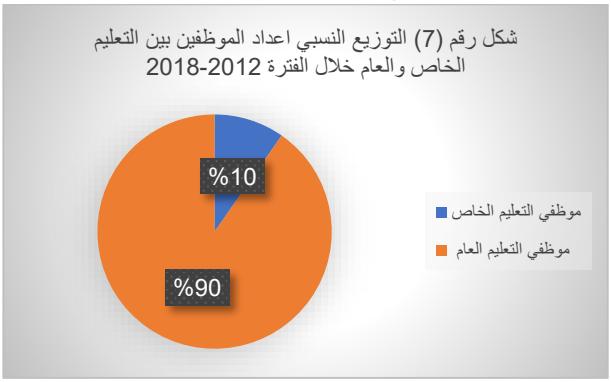

دور القطاع الخاص في الإيرادات الجبائية

تظهر مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية من خلال الأيرادات الجبائية التي تتحصل عليها السلطات المحلية والتي تتمثل في الرسوم والضرائب تساهم في تدعيم ميزانية البلدية مما يتيح لها تخصيص مبالغ لأنشاء مشاريع اقتصادية واجتماعية لتنمية البلدية [9]

في هذا السياق تنص المادة (49) من قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 والصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت على ان الموارد المالية للمحافظة (ويقصد هنا بالمحافظة البلدية مؤقتاً ، وذلك بسبب توقف العمل بنظام المحافظات) تتكون مما ياتي:

- 10% من اجمالي الضرائب المركزية المحصلة في المحافظة
- 10% من الرسوم الجمركية ورسوم خدمات العبور ورسوم الموانى والمطارات المحصلة في دائرة المحافظة.
- 50% من ثمن بيع المباني والاراضي المملوكة للدولة ، الواقعة في دائرة المحافظة .
- إيرادات اموال المحافظة ومرافقها .
- دعم الحكومة المركزية وفقا للمادة (58) من نفس القانون.
- الرسوم والاداءات ذات الطابع المحلي.
- التبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها المجلس .
- ويتولى مجلس المحافظة توزيع جزء من موارده على المجالس البلدية الداخلة في دائرة اختصاصه بالنسبة التي يقرها مع مراعاة ظروف كل بلدية واحتياجاتها.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن مستوى الايرادات الجبائية في مدينة سبها سجلت تذبذب من سنة إلى اخرى خلال فترة الدراسة، حيث وصلت الإيرادات الجبائية في سنة 2012 إلى 6,500 مليون دينار ليبي وارتفعت هذه القيمة بنسبة 52% في العام الذي يليه لتصل الى 12 مليون دينار ليبي، ولكنها سرعان من تراجعت تلك الإيرادات بنسبة (-8.5%) لتصل إلى 11 مليون دينار ليبي في عام 2014.

جدول 13 تطور الإيرادات الجبائية في سبها خلال 2012 – 2018

المؤسسات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الشركات	487	534	246	140	165	177	142
نشاط فردي (ارباح تجارية)	660	630	320	587	260	219	120
مهن حرة	14	12	5	-	4	7	10
مجموع المؤسسات	**1161**	**1176**	**571**	**718**	**429**	**403**	**272**
الايرادات الجبائية (بالملايين)	**6,430**	**12,155**	**11,116**	**11,983**	**9,358**	**8,026**	**7,860**
% التطور	-	52.9	- 8.5	7.7	- 21.9	- 14.2	- 2.0

* الجدول من اعداد الباحثان بالاستناذ على بيانات متحصل عليها من مكتب الضرائب سبها.

اما في عام 2015 فقد عادت الإيرادات الجبائية لترتفع من جديد وبنسبة 7.7% لتصل إلى 11,9 مليون دينار ليبي، إلا انها تراجعت مرة أخرى وبنسبة (-21.9%) لتصل الى 9 مليون دينار عام 2016 واستمر هذا الانخفاض بشكل تدريجي وبنسب (-14.2%) و (-2.0%) لتستقر عند 7,8 مليون دينار في عام 2018.

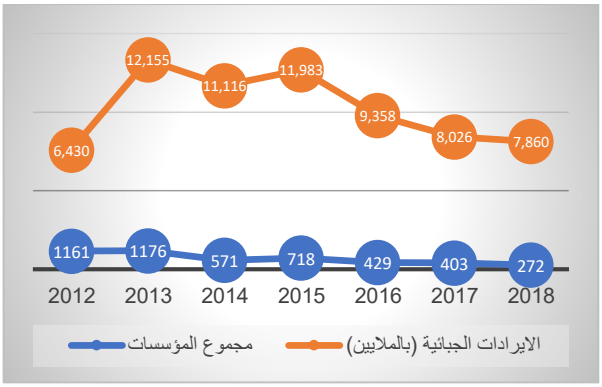

الشكل البياني رقم (8) تطور الإيرادات الجبائية في بلدية سبها خلال الفترة 2012-2018.

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (7) ارتباط تراجع الإيرادات الجبائية بالمدينة بتراجع عدد المؤسسات حيث كلما انخفض عدد مؤسسات القطاع الخاص كلما تراجعت الإيرادات الجبائية بالتبعية ، وترجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها تهرب الكثير من المؤسسات التجارية من دفع الضرائب المستحقة للدولة او تخفيض مبالغ هذه الضرائب، فضلاً عن ضعف الدولة وعجزها على فرض القانون وعدم قدرتها على ممارسة مسؤوليتها الرقابية. كما أن ظاهرة السوق الموازية التي لا تخضع لإجراءات الجباية ساهمت بدورها في ارتفاع نسبة التهرب الضريبي، من خلال دفعها لكثير من المؤسسات التجارية الرسمية نحو عدم تسوية اوضاعها الضريبية تحت ذريعة تحقيق العدالة الجبائية. واخيرا، عدم فاعلية إدارة الضرائب من حيث ضعف قواعد المعلومات الضريبية وعدم تطبيق رقم ضريبي موحد لجميع المكلفين.

التحديات التي تواجه القطاع الخاص في بلدية سبها:

يواجه القطاع الخاص في مدينة سبها العديد من التحديات والعراقيل تحد من قدرته ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على الرغم من توافر الامكانيات الطبيعية والبشرية التي يمكن ان تساعده في تحقيق التنمية المحلية لو استطاع القطاع الخاص استثمارها الاستثمار الجيد. ومن هذه التحديات ما يلي :

التحديات الاجتماعية :

يمكن القول ان أهم التحديات والعراقيل الاجتماعية التي تحد من نمو القطاع الخاص في بلدية سبها تتمثل في الأتي:

1) الخلافات القبلية تهدد الامن والاستقرار الداخلي والذي بدوره يوقف/ يقلل من فرص الاستثمارات الخاصة. شهدت بلدية سبها صراعات قبلية متعددة ولأسباب متنوعة منها ماهو سياسي واجتماعي، تمخض عنها توقف اغلب المشاريع الصناعية، والفنادق والمطار، وبعض الانشطة الاقتصادية الاخرى مثل المزارع الخاصة وغيرها.

2) تفشي سلوكيات السلبية واللامبالاة والاعتماد على الدولة.

التحديات الاقتصادية:

من بين اهم المعوقات الاقتصادية التي تحد من نمو القطاع الخاص في بلدية سبها ما يلي:

1) عدم وجود بيئة مشجعة ومحفزة وجاذبة للاستثمارات الخاصة، ويرجع هذا للحروب التي شهدتها البلدية والتي تمخض عنها انتشار حالة من الخوف وانعدام الامن والطمأنينة وتنامي ظاهرة الثأر والأنتقام الذي يهدد الامن الشخصي والجماعي لا لشئ سوء الانتماء للقبيلة التي تكون هذفاً للطرق الاخر، الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال إلى سحب مشاريعهم.

2) غياب النظام المصرفي وضعف مشاركته الفاعلة في التنمية الاقتصادية.

التحديات الإدارية والتنظيمية:

من بين اهم المعوقات الإدارية والتنظيمية ما يلي:

1) ضعف البنية التحتية وعدم توفر بعض الخدمات الاساسية، ويرجع ذلك إلى أن بلدية سبها تعاني من الانقطاعات المتكررة لامدادات الكهرباء والمياه ، فضلا عن عدم توفر خطوط الهاتف وقنوات الصرف الصحي لمقار العديد من الأستثمارات الخاصة ، وبلاخص الواقعة في مناطق التوسع العمراني، الطرق المدمرة بسبب البدء في صيانها من ثم توقفت.

2) غياب دور الادارة المحلية في دعم مختلف الانشطة التي تقوم بها القطاع الخاص.

التحديات السياسية والامنية:

من بين اهم المعوقات السياسية والامنية ما يلي:

1) غياب الاستقرار السياسي يزيد من حالة عدم اليقين بالأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع.

2) ضعف وهشاشة الدولة المتمثل في عدم تفعيل الاجهزة الامنية والقضائية والعسكرية.

سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية سبها

للتغلب على تلك العوائق وغيرها من العراقيل التي تحد من تطور القطاع الخاص في بلدية سبها، ينبغي وضع خطة تنموية نابعة من الواقع وفق الإمكانات المتاحة التى تنعم بها مدينة سبها وذلك من خلال التركز على المحاور التالية :

1) توفير بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار وتساعد على نمو وتطور القطاع الخاص.

2) يعكس الاستقرار السياسي ثقة اعلى وضمانا أكبر بخصوص امكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي.

3) العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الاستثمارات جديدة.

النتائج:

1) توصلت الدراسة إلى ان عدد مؤسسات القطاع الخاص قد ارتفع ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، أي بزيادة تعادل 3455 مؤسسة خلال الفترة 2012 – 2018، وبمعدل نمو سنوي مركب 9.8% .

تشكل المؤسسات الخدمية مانسبته 60% من العدد الكلي للمؤسسات الخاصة التي تعمل في مدينة سبها، ويليها في ذلك الانشطة التجارية بنسبة 26.4%، ويأتي في المرتبة الثالثة الانشطة الصناعية بنسبة تصل إلى 10.7%، واخير الانشطة الحرفية والتي تمثل 3.2% من العدد الكلي للمؤسسات الخاصة التي تعمل في مدينة سبها.

2) على الرغم من الارتفاع الملحوظ في عدد مؤسسات القطاع الخاص إلا ان الايرادات الجبائية سجلت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال نفس الفترة. يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها تهرب الكثير من المؤسسات التجارية من دفع الضرائب، فضلاً عن ضعف الدولة وعجزها على فرض القانون وعدم قدرتها على ممارسة مسؤوليتها الرقابية.

3) شهد التعليم الخاص في مدينة سبها تطورا ملحوظاً ليس من حيث عدد المدارس الخاصة او من حيث إقبال الطلبة للالتحاق بها، او من حيث توفير فرص عمل للمواطنين المحليين ، وانما معدل النمو السنوي في اعداد الطلبة المقبلين على المدارس الخاصة يفوق نضيره في التعليم العام خلال فترة الدراسة، يعزى ذلك إلى الخدمات الاضافية التي تقدمها المدارس الخاصة سوء كانت تدريس اللغة اللانجليزية او استخدام سائل تقنية وتعليمية حديثة او إضافة برامج تأهيلية وتثقيفية والتي من شأنها تنمية وتطوير العملية التعليمة وتحسين اوضاع المعلمين وتأهيل الطلبة لحياة افضل.

4) يساهم قطاع التعليم الخاص في استيعاب حوالي 16% من عدد الكلي للطلبة الدارسين في التعليم الاساسي والمتوسط ، أي بما يعادل 7000 طلاب من اصل 43633 الف طالب في عام 2018 .

يساهم قطاع التعليم الخاص في توظيف ما نسبة حوالي 10% من العدد الكلي لموظفي قطاع التعليم في بلدية سبها، اي بمايعادل 857 موظف من اصل 8828 موظف في قطاع التعليم في عام 2018.

5) يواجه القطاع الخاص في بلدية سبها العديد من التحديات والعوائق المتداخلة التي تحد من نموه وتطوره ، وتتمثل أهم التحديات والعراقيل الاجتماعية في الخلافات القبلية التي شهدت بلدية سبها والتي تمخض عنها تضرر وتوقف اغلب الانشطة الاقتصادية الخاصة.

6) من بين اهم التحديات الاقتصادية عدم وجود بيئة مشجعة ومحفزة وجادبة للاستثمارات الخاصة، ويرجع للحروب التي شهدتها البلدية والتي تمخض عنها انتشار حالة من الخوف وانعدام الامن والطمأنينة الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال إلى سحب مشاريعهم.

7) ضعف البنية التحتية وعدم توفر بعض الخدمات الاساسية تمثل أبرز العقبات التنظيمية التي تعيق نمو القطاع الخاص في سبها ، حيث أن البلدية تعاني من الانقطاعات المتكررة لامدادات الكهرباء والمياه ، فضلا عن عدم توفر خطوط الهاتف وقنوات الصرف الصحي لمقار العديد من الأستثمارات الخاصة ، وبلاخص الواقعة في مناطق التوسع العمراني، الطرق المدمرة بسبب البدء في صيانها من ثم توقفت.

8) غياب الاستقرار السياسي جاء على رأس العوائق السياسية والامنية التي تحد من نمو القطاع الخاص في بلدية سبها، فغياب الاستقرار جعل من اصحاب المشاريع الخاصة تخفيض استثماراتهم في المشاريع المنتجة والتي تحقق زيادة في الانتاج الصناعي والزراعي وتوجيها نحو المشاريع غير المنتج وذات الربح السريع مثل وذلك بسبب عدم التأكد وضمان المستقبل.

التوصيات :

1) توصي الدراسة بضرورة خلق بيئة اجتماعية وسياسية وامنية مستقرة تساهم في نمو القطاع الخاص والذي بدوره يساهم في دفع عجلة التنمية الى الامام، لان غيابها يعتبر من اهم وابرز عوائق التنمية، ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال جملة اجراءات من بينها الاسراع في تحقيق المصالحة بالإضافة إلى جملة من الاصلاحات السياسية والإقتصادية والقانونية التي تساهم في تفعيل القطاع الخاص.

2) توصي الدراسة بضرورة توفير مناخ استثماري ملائم ومحفز يساعد القطاع الخاص على القيام بالنشاطه الاستثماري ، وذلك من خلال توفر بنية اساسية جيدة تساعد القطاع الخاص على القيام بنشاطة

3) ينبغي على الحكومة وجميع اصحاب المصلحة المعنين دعم العودة الكاملة للقطاع المصرفي وبشكل فعال ليساهم في دعم القطاع الخاص من خلال تقديم القروض الاستثمارية والتي من شأنها تحفز القطاع الخاص على تطوير أدائه.

4) ضرورة ان تقوم الحكومة بإعطاء القطاع الخاص دور فاعل وحقيقي وأشراكه في عملية التنمية الاقتصادية وتشجيعه من خلال تقديم كافة التسهيلات الممكنة له ودعمه ، كونه يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية.

5) ضرورة احداث شراكة بين القطاع العام المتمثل في السلطات المحلية والقطاع الخاص، التي من خلالها يتمكن القطاع الخاص من الحصول على فرص افضل لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وادائه بما يعود بالفائدة على المجتمع ككل .

6) ضرورة وجود التنسيق والتعاون المثمر في شتى المجالات بين القطاع العام المتمثل في السلطات المحلية والقطاع الخاص وذلك للتغلب على العوائق والتحديات التي تعترض جميع الاطراف.

7) ينبغي على مؤسسات القطاع الخاص التواصل المستمر فيما بينها اولا ثم مع المجلس البلدي والادارات المحلية ثانيا ، وذلك لترميم الفجوات التشغيلية في البلدية بما يحقق الفائدة لجميع الاطراف.

المراجع

[1]– ز. رحماني، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، ام البواقي : جامعة العربي بن مهيدي، 2015.

[2]– ك. ج. ابوسخيلة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والاسلامي، غزة: الجامعة الاسلامية، 2015.

[3]– ه. ع. الغول، "الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عجاف،" المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2017.

[4]– ع. أ. شامية، "الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض،" المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، طرابلس، 2016.

[5]– LOOPS، "تحديات التنمية المكانية في ليبيا،" المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، 2016.

[6]– م. ا. خ. حمدونة، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني: من وجهة نظر القطاع الخاص بغزة، غزة: الجامعة الاسلامية، 2017.

[7]– م. ل. عبدالرزاق، دور القطاع الخاص فب التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، تلمسان : جامعة ابي بكر بلقايد، 2009.

[8]– شريط عابد و بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الجزائر،" مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 6، رقم 10، pp. 229-256، 2016.

[9]– ز. فاتح، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة حالة ولاية المسيلة، المسيلة: كامعة محمد بوضياف، 2014.

[10]– بوقرة رابح وعرية محاد، "استراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في اطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة: التنمية المستدامة وظاهرة البطالة،" تأليف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية ، المسيلة الجزائر، 2011.

[11]- Abouazoum Alafi and Erik J. de Bruijn, "A change in the Libyan Economy: Towards a more market-oriented economy," in Management of Change Conference 2010 (CREP), 26th - 27th of Nov 2009, Lueneburg , 2009 .

[12]- D. Vandewalle, A history of Modern Libya, London, England: Cambridge University, 2000 .

[13]- D. Vandewalle, Libyan since independence: Oil and State Building, London, England: I.B. Tauris and Co Ltd, 1998 .

[14]- OECD, "SMEs in Libya's Reconstruction: Preparing for a Post-Conflict Economy, the Development Dimension,," OECD, Paris, 2016.

[15]- Abouazoum Alafi, Erik J. de Bruijn, and Harm-Jan Steenhuis, "Changes in Business Structures: Challenges for Management of Libyan Industry," in International Management Development Association (IMDA) 17th World Business Congress, Paramaribo, Surinam, 2008 .

[16]- Calice, P., T. Benattia, A. Carriere and E. Davin, "Simplified enterprise survey and private sector mapping : Libya 2015," World Bank Group, Washington, DC, 2015.

[17]– ع. م. محمد، "بعض معوقات التنمية في المجتمع الليبي،" افاق اقتصادية ، pp. 273-312، 2015.

[18]- A. Aboujdiryha, Privatisation processes and firm performance: the Libyan industrial sector, Ph.D thesis,, the Netherlands: University of Twente, 2011 .

[19]– ف. ت. ابونعيم، دور منشأت القطاع الخاص الفلسطيني في توفير فرص عمل لخريجي كليات التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية، 2015.